السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد : فقد أذنت للإخوان القائمين على مكتبة الصحابة بإعادة طباعة رسالتي المتواضعة بعنوان :

[أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها]

وقد أذنت لهم بذلك على أن يلتزموا بتكاليف الطباعة وصف الكتاب من جديد ، ونشره بمعرفتهم في دور النشر ، وتكون لهم فيه معونة يتفرغون عليها بعد الطرفين ، على أنني لا أريد من هذا الكتاب وقيمته شيئاً سوى الأجر والمثوبة من الله ، عز وجل ، والشرع ما نقول وكيل ، على أن تكون هذه النسخة بخاصتهم هي الطبعة المتعاقد عليها من قبل ورد فيها حالياً .

كتبه

د. محمد بن سليمان المختار بن محمد الشنقيطي

١٢ / ١٢ / ١٤١٤ هـ

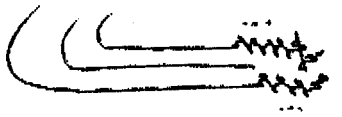

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

● شكر وتقدير ●

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه وبعد :

فلا يسعني بعد إكمال هذه الرسالة إلا أن أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره على عظيم نعمته ، وجليل منَّته ، وأسأله تعالى أن يبارك لي فيها وأن يجعلها عونًا لي على طَاعته ، ومحبته ، ومرضاته وإنني لأشكر بعد شكر الله الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية على عظيم ما تقدمه من تعليم وتوجيه ، سائلاً المولى أن يبقيها صرحاً من صروح العلم والإيمان ، ومعقلاً من معاقل المعرفة والبيان .

ثم إنني أتوجه بخالص شكري إلى فضيلة شيخي الجليل **الدكتور محمد بن حمود الوائلي** ، الذي أفادني كثيرًا من علمه ، وآرائه القيمة ، سائلاً الله عز وجل أن يحفظه وأن يبارك في علمه ، وأن يجزيه عنا خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة على ما أبدوه من ملاحظات وتوجيهات .

وإلى أصحاب الفضيلة العلماء جزيل الشكر على ما أفادوني به من آراء واقتراحات قيمة ، وأخص منهم صاحب الفضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبا زيد الذي أفادني بآرائه القيمة ، ومؤلفاته المفيدة ، فله مني جزيل الشكر ، ومن الله عظيم المثوبة والأجر .

كما أتوجه بالشكر إلى جميع الأطباء ومساعديهم ، وكل من أفادني برأي ، أو معلومة سائلاً الله تعالى أن يجزي الجميع خيراً .

وإلى الإخوة القائمين على مكتبة الصحابة بمدينة جدة جزيل الشكر على قيامهم بطبع الرسالة ونشرها .

وختامًا أسأل الله العظيم أن يتقبل مني هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، موجبًا للفوز بجنانه ورضوانه العظيم، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه وآله وصحبه .

● المقدمة ●

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

أما بعـــد :

فإن من أهم المهمات ، وآكد الفرائض والواجبات ، أن يعرف العبد حكم رب العالمين ، ويتفقه فيما نزل به من مسائل الشرع والدين ، حتى يعبد الله على بصيرة المهتدين ، فيكون بذلك على نهج الأنبياء والمرسلين : ﴿ **قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ [يوسف : ١٠٨] .

والناس في حاجة ماسة إلى من يعينهم على ذلك من العلماء والباحثين ، فيسهل لهم السبيل إلى معرفة حكم الشرع في المسائل ، خاصة فيما جدَّ منها من نوازل .

أهمية الموضوع وسبب اختياره :

ولقد وجدت الفرصة مناسبة ، حينما أكرمني الله تعالى بفضله؛ فالتحقت بشعبة الفقه من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في مرحلة الدكتوراة ، فأحببت أن يكون لي نصيب ، وإن كنت لا أرى نفسي أهلاً لذلك ، ولا من فرسان تلك المسالك ، ولكن من الله أستمد العون ، وأستلهم الصواب والتوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

ولقد نظرت في مسائل الفقه بغية اختيار موضوع منها ، فوجدت موضوع الجراحة الطبية من أهم تلك المسائل ، وتتعلق به مباحث ، كثيراً ما سمعت من الأطباء والمختصين أنهم بحاجة ماسة إلى جمع شتاتها وبيان حكم الشرع فيها .

فاستشرت من يوثق بعلمه ، فحثَّني على ذلك وحضَّني ، واستخرت اللَّه تعالى فانشرح لذلك صدري ، فعزمت مستعينًا باللَّه عز وجل على اختياره والكتابة فيه ، وقد تلخصت دوافع الاختيار فيما يلي :

أولاً : حاجة الناس عامةً ، والأطباء خاصة ، إلى معرفة حكم الشرع في كثير من مسائل الجراحة الطبية الحديثة .

ثانيًا : أنني لم أجد ، حسب علمي واطلاعي ، مَنْ أفردَ أحكام الجراحة الطبية ببحث مستقل على الوجه المطلوب .

ثالثاً : أن الأطباء إذا لم تتوفر لهم الدراسات والبحوث الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع وأمثاله ؛ فإنهم سيلجئون إلى القوانين الوضعية ، والعرف الطبي طلبًا للخروج من المشاكل التي يعانون منها .

رابعًا : أن طَرْقَ مثل هذا الموضوع ، والعناية ببيان أحكامه الشرعية فيه معونة على البر والتقوى ، وذلك مندوب إليه شرعًا .

خامسًا : تحقق الفائدة العلمية المرجوة في طَرْقِ هذا الموضوع نظرًا لما يشتمل عليه من مسائل وقواعد وأصول يستفيد الباحث من دراستها وبيانها .

خطة البحث :

قسمت مادة هذا البحث إلى مقدمة ، وأربعة أبواب ، وخاتمة .

أما المقدمة فقد بينت فيها أسباب اختياري للموضوع ، وأهميته وخطَّة البحث ، ومنهجي فيه ، وأهم الصعوبات التي واجهتني .

وأما الأبواب الأربعة فهي مشتملة على ما يلي :

الباب الأول : في التعريف بالجراحة الطبية ، وفيه ثلاثة

فصول :

الفصل الأول : في تعريف الجراحة الطبية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف الجراحة لغة واصطلاحًا .

المبحث الثاني : في تعريف الطب لغة واصطلاحًا .

المبحث الثالث : في تعريف الجراحة الطبية الحديثة .

الفصل الثاني : في تاريخ الجراحة الطبية ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في الجراحة الطبية في العصور القديمة .

المبحث الثاني : في فضل علماء الطب المسلمين في تطوير الجراحة ونماذج من إسهاماتهم .

الفصل الثالث : في مشروعية الجراحة الطبية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في موقف الشريعة الإسلامية من تعلم الطب والجراحة الطبية .

المبحث الثاني : في الأدلة الشرعية على جواز الجراحة الطبية .

المبحث الثالث : في شروط جواز الجراحة الطبية .

الباب الثاني : في الجراحة المشروعة ، والجراحة المحرمة ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في الجراحة المشروعة ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : في الجراحة العلاجية .

المبحث الثاني : في جراحة الكشف .

المبحث الثالث : في جراحة الولادة .

المبحث الرابع : في جراحة الختان .

المبحث الخامس : في جراحة التشريح .

المبحث السادس : في جراحة التجميل الحاجية .

الفصل الثاني : في الجراحة المحرمة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في جراحة التجميل التحسينية .

المبحث الثاني : في جراحة تغيير الجنس .

المبحث الثالث : في الجراحة الوقائية .

الباب الثالث : في أحكام الممهدات والعمل الجراحي ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في أحكام المراحل الممهدة للعمل الجراحي ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في أحكام الفحص الطبي .

المبحث الثاني : في أحكام التشخيص .

المبحث الثالث : في أحكام الإذن بفعل الجراحة .

المبحث الرابع : في أحكام التخدير .

الفصل الثاني : في أحكام العمل الجراحي ، وفيه أحد عشر مبحثًا :

المبحث الأول : في القطع .

المبحث الثاني : في الاستئصال .

المبحث الثالث : في الشق .

المبحث الرابع : في نقل وزرع الأعضاء .

المبحث الخامس : في الثَّقْب .

المبحث السادس : في الكَحْت وتوسيع الرحم .

المبحث السابع : في إعادة العضو المبتور .

المبحث الثامن : في زرع الأعضاء المصنوعة .

المبحث التاسع : في الرَّتْق .

المبحث العاشر : في الكَيّ .

المبحث الحادي عشر : في الخياطة .

الباب الرابع : في المسئولية والمسائل الجراحية ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في المسئولية عن الجراحة ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في أركان المسئولية ، وأقسامها ، ومشروعيتها .

المبحث الثاني : في المسئولية الأخلاقية في الجراحة .

المبحث الثالث : في المسئولية المهنية في الجراحة .

الفصل الثاني : في مسائل الجراحة الطبية ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : في رخص العبادات .

المبحث الثاني : في مسائل الشروط .

المبحث الثالث : في مسائل الطواريء .

المبحث الرابع : في مسائل الأعضاء .

المبحث الخامس : في مسائل التخدير .

المبحث السادس : في مسائل الإجارة .

وأما الخاتمة فإنها تشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

منهجي في البحث :

أولاً : اعتنيت ببيان نوعي الجراحة ، المشروع والمحرم ، ثم فصَّلت فيهما ببيان صور كل منهما مع الأمثلة ، والأدلة على المشروعية ، والحرمة .

ثانيًا : بينت مراتب الحاجة الداعية إلى فعل الجراحة في النوع المشروع ، وقسّمتها إلى مرتبة ضرورية ، وحاجية ، وصُغرى ، مع التمثيل لها ، وبيان حكمها .

ثالثًا : اعتنيت بالتمهيد لكل مرحلة من مراحل الجراحة الطبية بما يعين على تصوّرها ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وقد استفدت كثيرًا من ذلك التمهيد ، ثم بينت تلك المراحل مرتبة على حسب واقع الجراحة حتى يسهل على الأطباء الرجوع إلى الأحكام المتعلقة بكل مرحلة .

رابعًا : اعتنيت بتخريج المهمات والأعمال الجراحية على القواعد الفقهية المقررة عند أهل العلم ؛ رحمهم الله ؛ عند تعذر وجود النصوص الشرعية الدالة على حكمها .

خامسًا : اعتنيت ببيان المسائل الخلافية المتعلقة بجزئيات البحث ، سواء كانت من المسائل القديمة التي اشتهر فيها الخلاف بين أهل العلم رحمهم الله أو كانت من المسائل النازلة

التي جدت ، وطرأت في العصر الحاضر .

وأعتني عند بيانها بذكر الأقوال مع النسبة ، ثم أذكر الأدلة مع بيان وجه دلالتها ، ثم القول الراجح وسبب رجحانه .

وأعتني بمناقشة القول المرجوح عند بيان سبب الترجيح إلا في مسألة نقل وزرع الأعضاء الآدمية حيث اعتنيت بذكرها قبل الترجيح وبعد الأدلة .

سادسًا : اعتنيت ببيان المهمات المتعلقة بالعمل الجراحي ، واخترت منها ما كان مشهورًا ، ويعتبر أصلاً لغيره ، ثم ذكرت المسائل الخلافية المتعلقة به .

سابعًا : وأما آثار الجراحة فقد تعرضت لها في مباحث المسائل والمسئولية ، فبينت ما يتعلق منها بالعبادات كالرخص وإيجاب القضاء للصلوات ، وإسقاط المؤاخذة عن المريض أثناء تخديره ، ومصير الأعضاء بعد بترها ، وآثار عقد الإجارة عليها ، من حيث اللزوم ، والفسخ ، واستحقاق الأجرة .

ثامنًا : وأما المسئولية فقد تكلمت على نوعيها : الأدبي ، والمهني ، واعتبرت النوع المهني أساسًا لها ؛ نظرًا لعناية العلماء رحمهم الله به ، فذكرت فيه الجهة المسئولة ومشروعية إثبات الموجب ، والآثار المترتبة على ثبوته من إيجاب القصاص والضمان والتعزير .

تاسعًا : اعتنيت بعزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ، ورقمها في الترتيب ، ورقم الآية المستشهد بها .

عاشرًا : اعتنيت بتخريج الأحاديث النبوية من مصادرها ، فإن كان الحديث متفقًا عليه أو في أحد الصحيحين اعتنيت بعزوه إليهما أو إلى أحدهما دون ذكر لكتب السنة الأخرى التي أخرجته ، وأما إن كان في غيرهما فإنني أعتني ببيان من أخرجه ، وقد أشير إلى حكم العلماء رحمهم الله عليه من حيث الصحة والضعف .

حادي عشر : اعتنيت بتعريف الألفاظ والمصطلحات الطبية في أكثر المواضع ، وقد يفوتني شيء من ذلك ؛ لعدم تيسر المصادر التي اعتنت بتعريفه ، وقد رجعت في تلك التعريفات إلى كتب الموسوعات الطبية في الغالب .

ثاني عشر : إذا عزوت القول بالحكم في مسألة اعتنيت بأخذه من مصادره المعتمدة ككتب المؤلف أو الأبحاث التي اعتنت بنقله ، ولا أذكر قولاً بدون بيان مصدره المثبت لصحة نسبته .

ثالث عشر : اعتنيت بذكر تراجم الأعيان والأشخاص المذكورين في صلب الرسالة ماعدا رواة الأحاديث من الصحابة ، وأعتني بذكر ترجمة العَلَم الوارد في غير النقل ، وقد

أعتني بترجمته إذا ورد في النقل ولا ألتزم بذلك .

رابع عشر : اعتنيت بالنقل الحرفي لإثبات صحة النسبة ؛ نظرًا إلى أن هذا الموضوع ليس كغيره من المواضيع الشرعية التي يمكن الاقتصار فيها على العزو دون ذكر النص ، ثم اعتنيت بالتعليق لإيضاح موضع الشاهد نظرًا لحاجة المستفيدين من الأطباء إلى ذلك .

أهم الصعوبات التي واجهتني :

لقد واجهتني في كتابة البحث صعوبات أهمها ما يلي :

أولاً : عدم وجود كتابات سابقة خاصة من المؤلفين المتأخرين ؛ فتعبت كثيرًا في تحديد معالم الموضوع ومجال الكتابة فيه .

ثانيًا : عدم وجود مراجع عربية متخصصة في المملكة العربية السعودية ، مما دفعني إلى السفر إلى الخارج حيث انتدبت من قبل الجامعة الإسلامية للسفر إلى جمهورية مصر العربية ؛ بغية الحصول على ما تيسر منها هناك ، وأما المراجع الموجودة بداخل المملكة العربية السعودية فقد تعبت كثيرًا في البحث عنها وجمعها .

ثالثًا : التزمت بالنقل من الكتب والمصادر دون الاعتماد

على الأقوال الشخصية ؛ نظرًا لاختلاف الأطباء؛ وهذا الأمر دفعني إلى كثرة القراءة في الكتب الطبية ، ثم الرجوع إلى الأطباء المختصين لإثبات المعلومة التي توصلت إليها بعد فهمها بواسطتهم .

فوجدت في ذلك صعوبة كبيرة خاصة في مسألة الحكم على كون صورة الجراحة أو العمل من الصور الضرورية ، أو الحاجية ، وقد أخذ ذلك مني وقتًا طويلاً .

رابعًا : تفرق المادة العلمية في الكتب الشرعية ، وقد مكثت قرابة نصف العام ، في بداية البحث ، لجمعها ، ولمِّ شتاتها . ونظرًا لاختلاف مناهج العلماء رحمهم الله في ذكرها في المظانِّ؛ فقد تعبت كثيراً في التوصل إليها ، ثم في تقسيمها على جزئيات البحث ومسائله .

خامسًا : عدم وجود بحوث في المسائل المستجدة كمسألة أحوالَ التشخيص ، ومخالفة الواقع لنتيجته ، ومصير الأعضاء، وغيرها من المسائل التي لم أجد من تكلم عليها وأشار إلى حكمها؛ فاضطررت إلى بيان حكمها ، ويعلم الله كم ترددت في ذلك ، ولولا خوف كتمان العلم لما جرؤت على بيان تلك الأحكام المتعلقة بها .

وأحمد الله تبارك وتعالى على ما منَّ به عليَّ من التيسير والتسهيل ، وأسأله جل وعلا أن يتجاوز عن زللي وخطئي وأن

يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم نافعًا يوم العرض عليه ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

الباب الأول

في

(التعريف بالجراحة الطبية)

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في تعريف الجراحة الطبية .

الفصل الثاني : في الجراحة الطبية قديمًا وحديثًا .

الفصل الثالث : في مشروعية الجراحة الطبية .

الفصل الأول

في

(تعريف الجراحة الطبية)